مالية الحكومة المصرية

ان اصح مظهر لحال البلاد المالية مالية حكومتها كما تظهر في ميزانية دخلها ونفقاتها ولذلك بادرنا الى نشر مذكرة وزير المالية عن ميزانية السنة الماضية وما عقبت به جريدتنا المقطم عليها

مذكرة وزير المالية

أسفر الحساب العمومي للسنة المالية ١٩٢٢ — ١٩٢٣ عن النتيجة الآتية :

	جنيه مصري
ايرادات	٣٥ ٧٦٣ ٧٤٤
مصروفات	٢٨ ٢٤٧ ١٧١
زيادة الايرادات على المصروفات	٧ ٥١٦ ٥٧٣

كانت الزيادة في تقديرات الميزانية ٢ ١٩٠ ٠٠٠ جنيه مصري ولكن المبالغ المحصلة تجاوزت التقدير بمبلغ ٢ ١٣٣ ٧٤٤ جنيهاً مصرياً كما ان المصروفات نقصت عن مجموع اعتمادات الميزانية بمبلغ ٣ ١٩٢ ٨٢٩ جنيهاً مصرياً فكانت النتيجة ان الايرادات زادت على المصروفات بمبلغ ٧ ٥١٦ ٥٧٣ جنيهاً مصرياً

فهذه الزيادة لم تضف بأكملها الى المال الاحتياطي العمومي بل اخذ منها ١ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه مصري لصرف متأخرات فرق المعاشات الناتج من تعديل الدرجات التي لم تتم تسويتها قبل ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ وذلك وفقاً لما ورد في مذكرة اللجنة المالية في ميزانية سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤

واخذ مبلغ آخر قدره ٤٠٠٠٠ جنيه مصري أضيف الى احتياطي صندوق الدين العمومي لجعل النقود الخاصة بادارة اعماله ١ ٦١٠ ٠٠٠ جنيه مصري بدلاً من ١ ٥٧٠ ٠٠٠ جنيه مصري وذلك على اثر تعديل في أقساط اموال الاطيان بمديريتي بني سويف والفيوم

وعليه فقد اقتصر المبلغ الذي اضيف الى المال الاحتياطي العمومي على ٦ ٢٢٦ ٥٧٣ جنيهاً مصرياً فبلغ بذلك في اول ابريل الماضي ١١ ٧٩٦ ٢٣٢ جنيهاً مصرياً وكان في اول ابريل من السنة السابقة ٥ ٥٦٩ ٦٥٩ جنيهاً مصرياً

الايرادات

تدل الجداول المرفقة بهذه المذكرة على ان معظم الزيادة في الايرادات محصور في دخل الرسوم الجمركية والسكك الحديدية وضريبة القطن. ومن المعلوم ان دخل الجمارك عرضة للتقلب تبعاً لحالة البلاد الاقتصادية فاذا زاد الدخل في سنة ما زيادة وافرة عن التقدير لا يصح ان يتخذ ذلك قاعدة في السنين التالية

اما دخل السكك الحديدية فهو في الواقع موازٍ لتقدير الميزانية او يكاد لان الزيادة التي تظهر في الحساب ناتجة عن امر عارض وهو تحصيل مبلغ ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصري من السلطة العسكرية البريطانية لانها استعملت بعض المهمات المتحركة في السنين السابقة

ومما تجب ملاحظتهُ بخصوص ضريبة القطن ان الزيادة في الدخل نشأت عن وفرة المخزون من محصول السنة السابقة. فالكمية التي خرجت من معامل الحلج في السنة المالية ١٩٢٢ — ١٩٢٣ بلغت نحو من ستة ملايين وستمائة الف قنطار وكان المنظور وقت تحضير الميزانية ان لا تتجاوز تلك الكمية اربعة ملايين قنطار الاّ بمقدار قليل. ومهما يكن من الامر فان معدل الضريبة خفض من ٣٥ الى ٢٥ قرشاً

المصروفات

جاءت المصروفات في هذه السنة اقل بكثير من تقديرات الميزانية ويرجع ذلك بوجه عام الى عوامل غير اعتيادية لا يمكن التعويل عليها في المستقبل فهناك وفر قدرهُ ٤٢٧٠٠٠ جنيه مصري في اعتمادات الريّ و٤٠٠٠٠٠ جنيه مصري في الاعتماد المخصص لصرف متأخرات تعديل الدرجات و٢٨٢٠٠٠ جنيه مصري في اعتمادات السكك الحديدية كما ان وجود كميات كبيرة من الفحم والمهمات الاخرى المخزونة لدى المصلحة مما سبق شراؤهُ في سنة ١٩٢٠ قد ساعد على تخفيف عبء ميزانيتها بمبلغ اضافي قدرهُ ٥٥٠٠٠٠ جنيه مصري. وما تقدم بيانهُ من الوفر يعتبر بمثابة مصروفات تأجلت اذ يتعلق باعمال كان مقرراً انجازها في خلال السنة ولا بد من تجديد الاعتمادات المخصصة لها في السنوات التالية

وقد دعت الضرورة في خلال السنة الى ان يطلب من مجلس الوزراء الترخيص بمنح اعتمادات اضافية قدرها ٢٦٦٥٢٩ جنيهاً مصريًّا واهم هذه الاعتمادات هي

٥٠٠٠٠ جنيه مصري لبناء البرلمان و ٨٠٠٠٠ جنيه مصري لتكملة بناء محطة جديدة باسكندرية و ٥٥٠٠٠ جنيه مصري لاتمام الخط الحديدي بين كفر الزيات ومنوف

وقد وافق مجلس الوزراء ايضاً بعد تقفيل الحسابات على بعض مبالغ تجاوزت الربط وأهمها ٢٤٧٩٤٠ جنيهاً مصرياً في مصروفات وزارة الزراعة نشأت عن تسوية ثمن بذرة القطن الذي كان في حساب العهد من سنوات مضت وذلك على اثر القرار المختص بادماج المصروفات والايرادات الناتجة من شراء وبيع بذرة القطن في الميزانية ابتداء من سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٤ . ومبلغ ٦٨٠٠٠ جنيه مصري في مصروفات البوليس نشأ عن تعديل درجات رجال البوليس و ٦٦٧٢٤ جنيهاً مصرياً في مصروفات المعاشات نشأ عن صرف المكافآت الاستثنائية

الدين العمومي

نقص الدين العمومي في خلال السنة المالية ١٩٢٢ — ١٩٢٣ بمبلغ ١٩٦٥٠٠ ليرة استرلينية باستهلاك الدين المضمون

وزير المالية
احمد حشمت

***

تعقيب المقطم في ١٦ يناير بقلم التحرير

« لا يسع من يطالع الحساب الختامي لسنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ المالية ويرى ان ايرادات الميزانية تجاوزت مصروفاتها الحقيقية اكثر من سبعة ملايين ونصف مليون جنيه الا ان يرتاح كل ارتياح الى هذه النتيجة وخصوصاً في زمن عجز فيه معظم دول الارض حتى البعض من اغنى تلك الدول عن ايجاد التوازن في ميزانياته فلا فلا يقتأ يطبع اوراق النقد لسد العجز فيؤثر ذلك في سعر نقده في البلدان الاجنبية

« واذا احصينا الدول التي تزيد الايرادات في ميزانياتها على المصروفات او التي يقع فيها التوازن بلا زيادة تذكر ولا عجز يحسب لهُ حساب تبين لنا انها تعد على اصابع الكف الواحدة وربما كان احسنها حالاً من هذا القبيل الولايات المتحدة وبريطانيا في الغرب ومصر في الشرق

« ومما يزيد ارتياح الباحث في ميزانية مصر ما جاء في مذكرة وزير المالية الوجيزة وهو ان معظم الزيادة في الايرادات كانت من ايراد الجمارك وسكك الحديد وضريبة

القطن اي ان معظمها من الابواب التي يستدل من الزيادة فيها على حسن حال المجموع فزيادة الجمارك خصوصاً تدل على زيادة مقدار قوة الجمهور على الشراء وهذا لا يتاح الا اذا كانت حالة الجمهور المالية حسنة . ويقال مثل ذلك في ايراد سكك الحديد وما يشبهها من ايرادات البريد والتلغراف والتلفون وسائر مصادر الايراد للاموال غير المقررة

« غير ان وزير المالية نبه في مذكرته على حقيقة جديرة بالاهتمام وانعام النظر وهي ان ايرادات الجمارك عرضة للتقلب فهي تتبع بالاجمال حالة البلاد الاقتصادية من الجودة وعكسها . وهي الحقيقة التي طالما نبهنا اليها الجمهور والحكومة وقلنا انهُ اذا اريد لمالية الحكومة الثبات والتقدم وجب على الحكومة نفسها ان تعنى بكل ما يزيد ثروة البلاد لتجني هي نصيبها من هذه الزيادة بما تتقاضى من الاجور والضرائب والرسوم . ولا تقضي هذه الامنية الا اذا وسعت ابواب الثروة المالية وفتحت ابواب جديدة باعمال ذات ريع اهمها ما بسطناه غير مرة من اعمال الري والصرف لتحسين حالة الاطيان التي تزرع الآن وزيادة غلتها من القطن والحبوب وزرع جانب من الاراضي البور واصلاح طرق الزرع والاستغلال ومعالجة الافات التي تسطو على القطن والبحث في خير انواعهِ واكثرها ربحاً الى غير ذلك من الاعمال والمشروعات التي يضيق المقام دون ايرادها هنا بعد ما اشبعنا الكلام فيها في مقالات سابقة

« ويظهر من مذكرة وزير المالية التي نحن بصددها ان الزيادة في ايرادات سكك الحديد يرجع بعضها الى امر عارض وهو تسديد السلطة العسكرية لمبالغ طائلة كانت مدينة بها لنا والبعض الآخر الى استعمال جانب من المهمات التي اشتريت سنة ١٩٢٠ لما تجاوزت مصروفات سكة الحديد ١٤ مليون جنيه بشراء مقادير عظيمة من الفحم فتقرر بعد ذلك ان توزع هذه المقادير على السنوات التالية فاقتصد من هذا الحساب في السنة المالية التي نحن بصددها ٥٥٠ الف جنيه فمالية سكة الحديد ليست كما يظن لاول وهلة . وغني عن البيان ان الجمهور لا يزال يلح على الحكومة في وجوب تخفيض اجورها وهي امنية لا يسع الحكومة اغفالها لان الاجور لا تزال عالية حتى بعد التخفيض الاخير وهذا يقتضي طبعاً عناية خاصة من ولاة الامور ولعلهم يجدون ابواباً للاقتصاد في نفقات تشغيل هذه المصلحة عكنهم من تلبية الرأي العام وقد ادركت شركات سكك الحديد البريطانية وجوب ذلك فادغمت تلك الشركات بعضها

بعض حتى صارت مؤلفة من اربع مجموعات على ما تذكر الآن فتوفر جانب كبير من مصروفات الادارة ونحوها . وهذا غير متيسر عندنا لان سكك الحديد المصرية ادارة واحدة غير ان ذلك لا يحول دون اعادة النظر في وجوه التوفير من دون مساس برتبة العمل وسنعود الى هذا البحث في فرصة اخرى

«اما مسألة الضريبة على القطن فهذه كنا نود لو تجاوزت الحكومة عنها وابدلتها بسواها مما يكون أقرب الى العدل والانصاف منها فان زراع القطن يؤدون الاموال على أطيانهم فلا يصح ان يدفعوها مرتين كما هو الواقع الآن . وقد كان مثل هذا واقعاً في عوائد النخيل من قبل فاصبح هذا الحيف وأعني التخيل من العوائد اكتفاء بما يجبى على أرضه من الاموال

« ولو كان ما يجبى من ضريبة القطن ينفق خصوصاً على اعماله واصلاح حاله ومساعدة زراعه لكان هناك عذر يلتمس لبقاء هذه الضريبة أما وهي تلقى في الخزينة العمومية كغيرها من الايرادات فلسنا نرى مسوغاً لها فان الحالة الاستثنائية التي فرضت فيها الضريبة ليست مضمونة البقاء وقد عقبتها ايام انحط فيها ثمن القطن انحطاطاً جعل الضريبة عليه عبئاً ثقيلاً جعلها تساوي خمسة في المئة من ثمنه وهذا امر لا يطابق نظام الضرائب المتبع في هذا القطر واذا سوغناه بانه ضرب من ضريبة الايراد قيل فلماذا تنحصر هذه الضريبة في القطن دون سواه مع ان ثمنه عرضة للصعود والنزول والارتفاع والهبوط

«والذي يستخلصه الباحث من مذكرة الوزير هو عين ما يستنتجه من منشوراته فهو يخشى وقوع عجز في الميزانية اذا لم تتمسك الحكومة بمبدإ التوفير والتدقيق في مصروفاتها وقد رأى ما رآه بعض من يميدي النظر وهو ان ابواب الايراد الحالية صارت معينة وايراد جانب كبير منها يزيد أو ينقص اتباعاً للحالة المالية العامة فالحكمة وسداد الرأي يقضيان والحالة هذه بضبط المصروفات وشدة التدقيق فيها وهي سياسة صحيحة لا غبار عليها فالواجب الاول هو ضمان دوام التوازن في الميزانية فلا تحتاج الحكومة الى عقد قروض ولا الى زيادة الضرائب والرسوم فاذا اتيحت لها زيادة كالتي نراها في الميزانية التي نحن الآن بصددها استعانت بها على زيادة ثروة البلاد بما يعمل من الاعمال ذات الريع فيكون للخزينة نصيب من زيادة الثروة العامة والعمو في ايرادات البلاد . ولا غنى عن هذه الاعمال ولا مندوحة عنها فقد تأخر

جانب كبير منها وبقنا نخشى ان تعد نتائج تأخره في الثروة العامة فقد ثبت بالبرهان مثلاً ان سوء حالة المصارف انقص متوسط محصول القطن وغيره في الفدان الواحد وهذا خطر يجب درؤهُ بأسرع ما يستطاع

« أما الآن وقد اوشك البرلمان ان يعقد فلا بد من عرض مشروعات كثيرة ولا بد لاعضائهِ من اقتراح مشروعات أخرى يمحصها اولو الرأي وذوو الخبرة ويقدم منها الاهم على المهم فتجاري نهضة البلاد الاقتصادية نهضتها السياسية وتحفظ مصر مرتبتها المالية الممتازة » انتهى

ولنا على الحكومة امنية يشاركنا فيها كل سكان القطر المصري وهي ان تهتم بحماية القطن ولو باحتكارهِ حتى لا يباع الاَّ بالثمن الذي يستحقهُ نسبةً الى القطن الاميركي والهندي ولو فعلت ذلك في العام الماضي لبلغت الزيادة في دخلها اكثر من عشرة ملايين جنيه لا سبعة ملايين فقط ولزاد ربح البلاد منهُ نحو عشرة ملايين من الجنيهات . ولا نرى كيف تستطيع ان تقوم في المستقبل بنشر التعليم العمومي واستحياء ما في القطر من الاراضي الموات وانشاء اسطول يليق بدولة بين بحرين وتنظيم جيش كبير يكفي لحماية بلاد واقعة بين معترك الدول اذا لم تبلغ ميزانيتها خمسين او ستين مليوناً من الجنيهات فان اسبانيا مثلاً وعدد سكانها نحو ٢١ مليون نفس ميزانية حكومتها نحو تسعين مليون جنيه وهولندا وعدد سكانها سبعة ملايين نفس تبلغ ميزانية حكومتها نحو خمسين مليون جنيه والدنمارك وعدد سكانها ثلاثة ملايين ونصف تبلغ ميزانية حكومتها نحو عشرين مليون جنيه. فلا بد للقطر المصري من ان تبلغ ميزانية حكومتهِ خمسين او ستين مليوناً من الجنيهات لاسيما وان عدد سكانهِ وحدهُ غير السودان اكثر من اربعة عشر مليوناً من النفوس وليس فيهِ مورد آخر للدخل يصحُّ الاعتماد عليهِ غير الزراعة وغير القطن من الغلات الزراعية . نعم قد يحتمل ان تتسع فيهِ زراعة الكتان وقصب السكر والجنائن والكروم والاثمار والخضر والبقول ويصير يصدر منها مقادير كبيرة ولكن يبقى للقطن المقام الاسمى بين حاصلاتهِ بل انها كلها معاً لا يحتمل ان يبلغ ثمنها ربع ثمن القطن . ثم ان عمال الزراعة لا يحتمل ان يكتفوا دائماً بالاجور التي لا يكتفون بها الآن فاذا لم يزد سعر القطن زيادة كبيرة فلا نرى كيف تبقى البلاد في السعة التي هي فيها الآن